المحور الرابع

4

الحوكمة والأداء المؤسسي

القسم الثالث

برنامج العمل الأول

البرامج الاستراتيجية للفترة (2026-2027)

4-11 أولوية التشريع والقضاء والرقابة

4-12 أولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

11-4

أولوية التشريع والقضاء والرقابة

قائمة البرامج الاستراتيجية لأولوية التشريع والقضاء والرقابة في برنامج العمل الأول

رمز البرنامج	اسم البرنامج	رقم الصفحة
(11-1-ت)	بناء واستدامة الكفاءات الوطنية في المجال الرقابي	157
(11-2-ت)	تطوير كفاءة وفاعلية إجراءات التقاضي	158
(11-3-ت)	تعزيز وتطوير العمل الرقابي	159
(11-4-ت)	تطوير واستبقاء الكفاءات الوطنية في المجال التشريعي والعدلي	160
(11-5-ت)	تمكين الخدمات الرقمية في القضاء	161

البرنامج (11-1-ت): بناء واستدامة الكفاءات الوطنية في المجال الرقابي

أهداف رؤية عمان 2040 المرتبطة بالبرنامج	• نظام رقابي شامل يحمي المقدرات الوطنية ويحقق مبادئ المساءلة والمحاسبة. • نظام رقابي فاعل ومستقل يوظف الشفافية والإفصاح ويكافح الفساد، ودور رقابي بصير وفاعل للإعلام. • كفاءات وطنية تشريعية وقضائية ورقابية متخصصة ومؤهلة تحقق الثقة وتعمل في بيئة جاذبة.
وصف البرنامج	يهدف البرنامج إلى تطوير وتنفيذ خطط وسياسات وأساليب تساعد على إدارة الموارد البشرية بفعالية في مجال الرقابة المالية والإدارية من خلال إعداد كوادر وطنية مؤهلة ومتخصصة قادرة على مواكبة التطورات الرقابية والتقنية الحديثة، بما يسهم في تطوير العمل الرقابي وتحقيق أعلى مستويات الأداء وفقًا للمعايير المحلية والدولية. ويسعى البرنامج إلى توفير بيئة مؤسسية تنافسية وجاذبة تُحفز الكفاءات الوطنية، مع التركيز على بناء صف ثانٍ من الكوادر الرقابية وتأهيلها للعمل بكفاءة واحترافية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد وتطوير استراتيجية للموارد البشرية في مجال العمل الرقابي. • إعداد وتنفيذ برامج ومبادرات لتطوير بيئة عمل صحية ومحفزة تعزز الإنتاجية وتدعم الابتكار، وتشمل تطوير منظومة تقييم وتطوير الأداء. • تطوير منظومة متكاملة للتدريب والتطوير مدعومة بمسارات تدريبية مبنية على المسارات والجدارات الوظيفية والكفاءات التخصصية والقيادية، وتشمل تأسيس برنامج متكامل لتمكين منتسبي جهاز الرقابة المالية والإدارية من التعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي واكتساب الشهادات المهنية المتخصصة في مجالات الرقابة والحوكمة ومكافحة الفساد وفقًا للمعايير الدولية. • توسيع استراتيجية التعاون مع المؤسسات والجامعات والمنظمات الدولية ذات الصلة بالرقابة عبر إتاحة الفرص لموظفي تلك القطاعات باكتساب المزيد من الخبرات وتطوير مهاراتهم وقدراتهم ورفع مستوى كفاءتهم.
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
الجهات المساندة	-وزارة العمل - الأكاديمية السلطانية للإدارة

مستوى التكلفة	المسار الزمني (بدء البرنامج)	المسار التخطيطي
منخفض	برنامج العمل الأول (2026-2027)	تنموي (ت)

البرنامج (11-2-ت): تطوير كفاءة وفاعلية إجراءات التقاضي

أهداف رؤية عمان 2040 المرتبطة بالبرنامج	• قضاء ناجز، نزيه، ومتخصص يوظف تقنيات المستقبل. • كفاءات وطنية تشريعية وقضائية ورقابية متخصصة ومؤهلة تحقق الثقة وتعمل في بيئة جاذبة.
وصف البرنامج	يهدف البرنامج إلى تطوير منظومة القضاء بما يحقق عدالة ناجزة، نزيهة، ومتخصصة، مع التركيز على تقليل أمد التقاضي وتبسيط الإجراءات، وتحسين كفاءة منظومة التقاضي والتنفيذ، وتطوير خدمات المحاكم والكتّاب بالعدل باستخدام التقنيات الحديثة، بما يسهم في أتمتة العمليات القضائية وتبسيطها. كما يسعى البرنامج إلى تعزيز البنية الأساسية القضائية لضمان صحة وسلامة الإجراءات القانونية، وتقليل مسببات البطلان الإجرائي، مما يعزز الثقة في القضاء ويجذب الاستثمار الأجنبي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير منظومة القضاء المتخصص من خلال تأهيل الكوادر القضائية الوطنية. • تطوير آليات التهيئة القانونية للدعاوى والطعون بما يضمن سرعة الإنجاز. • تحسين كفاءة منظومة التنفيذ وتبسيط الإجراءات لضمان سرعة تنفيذ الأحكام القضائية بما في ذلك أتمتة عمليات التنفيذ باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية والربط مع الجهات ذات العلاقة بإنفاذ الأحكام. • تطوير منظومة المساعدة القضائية، وتحسين خدمات الترجمة بالمحاكم لضمان دقة التفاهم بين الأطراف متعددة اللغات. • تحسين آليات التعاون بين الجهات القضائية والخبراء الفنيين والمحامين. • تحسين الخدمات العدلية الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة. • إعداد تقارير خبرة دقيقة وسريعة تدعم الفصل في القضايا.
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	المجلس الأعلى للقضاء
الجهات المساندة	- وزارة العمل - وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار - وزارة العدل والشؤون القانونية - وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات- شرطة عمان السلطانية - وزارة التنمية الاجتماعية.

مستوى التكلفة	المسار الزمني (بدء البرنامج)	المسار التخطيطي
متوسط	برنامج العمل الأول (2026-2027)	تنموي (ت)

البرنامج (11-3-ت): تعزيز وتطوير العمل الرقابي

أهـداف رؤيـة عـمـان 2040 الـمـرتـبـطـة بـالـبـرنـامـج	• نظام رقابي شامل يحمي المقدرات الوطنية ويحقق مبادئ المساءلة والمحاسبة. • نظام رقابي فاعل ومستقل يوظف الشفافية والإفصاح ويكافح الفساد، ودور رقابي بصير وفاعل للإعلام. • كفاءات وطنية تشريعية وقضائية ورقابية متخصصة ومؤهلة تحقق الثقة وتعمل في بيئة جاذبة.
وصـــف الـبـرنـامـج	يهدف البرنامج إلى وضع نظام رقابي شامل وفاعل ومستقل يوظف تقنيات الذكاء الاصطناعي وأحدث أدوات التكنولوجيا لحماية المال العام، وتحسين كفاءة وفاعلية جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في تنفيذ مهامه الرقابية، وتعزيز قدراته المؤسسية عبر رفد الجهاز بالكوادر الوطنية المؤهلة وذات الخبرات، وتطوير البنية التقنية للمؤسسة، إلى جانب إنشاء مبانٍ جديدة للجهاز في بعض فروعه لتوفير بيئة عمل ملائمة تضمن استدامة الأداء الرقابي. ويرتكز البرنامج على مجموعة من المبادرات لتعزيز الأداء المؤسسي وضمان التوافق مع أفضل الممارسات العالمية في الرقابة.
الـعـنـاصـر الأسـاسـيـة لـلـبـرنـامـج	• دعم تفعيل استقلالية جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة وفقا لأحكام قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة ولائحته التنفيذية لضمان الرقابة المستقلة والفاعلة، وتعزيز موازنة الجهاز الجارية بما يضمن تنفيذ خطة الفحص السنوية والعمليات الرقابية. • الاستعانة بالخبرات بعقود عمل خاصة في العمل الرقابي ذات الطبيعة المتخصصة لتعزيز كفاءة العمل. • تحسين المنشآت الرقابية لتكون ملائمة من الناحية الفنية والعملية. • التوسع في استخدام التقنية في العمل الرقابي. • تعزيز تبادل الزيارات للخبراء الدوليين والمحليين في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
الجهة المسؤولة عـن الـتـنـفـيـذ	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
الـجـهـات الـمـسـانـدة	- الأمانة العامة لمجلس الشورى - الأمانة العامة لمجلس الدولة - وزارة الاقتصاد

مستوى التكلفة	المسار الزمني (بدء البرنامج)	المسار التخطيطي
متوسط	برنامج العمل الأول (2026-2027)	تنموي (ت)

البرنامج (11-4-ت): تطوير واستبقاء الكفاءات الوطنية في المجال التشريعي والعدلي

أهداف رؤية عمان 2040 المرتبطة بالبرنامج	• كفاءات وطنية تشريعية وعدلية متخصصة ومؤهلة تحقق الثقة وتعمل في بيئة جاذبة.
وصف البرنامج	يهدف البرنامج إلى إعداد كوادر وطنية مؤهلة ومتخصصة في المؤسسات المعنية بالتشريع والشؤون العدلية لتحقيق أعلى مستويات الأداء. ويسعى البرنامج إلى توفير بيئة مؤسسية تنافسية وجاذبة تُحفز الكفاءات الوطنية وتضمن استدامتها واستبقاءها من خلال تقديم حوافز مادية ومعنوية، مع التركيز على بناء صف ثانٍ من الكوادر التشريعية والقانونية. كما يسعى البرنامج إلى تطوير وتأهيل المحامين والخبراء العاملين في القطاع، لتعزيز كفاءتهم المهنية لا سيما في المجالات الحديثة مثل التحكيم الدولي، والعدالة الرقمية، والاستثمار، والتجارة الإلكترونية، والتقنية والذكاء الاصطناعي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير استراتيجيات لتنمية الموارد البشرية في قطاع التشريع والشؤون العدلية. • إعداد وتنفيذ برامج ومبادرات لتطوير بيئة عمل جاذبة ومحفزة تعزز الإنتاجية وتدعم الابتكار، وتشمل تطوير منظومة تقييم وتطوير الأداء. • تطوير منظومة متكاملة للتدريب والتطوير مدعومة بمسارات تدريبية مبنية على المسارات والجدارات الوظيفية والكفاءات التخصصية والقيادية، وتشمل تأسيس برنامج متكامل لتمكين أعضاء اللجان المتخصصة في مجلسي الدولة والشورى وتعزيز قدراتهم من خلال برنامج تدريب وطني متكامل. • تطوير برامج تدريب للمحامين والخبراء القانونيين بما يتماشى مع المعايير المهنية والمتطلبات القانونية لمنح التراخيص المهنية وتدرجاتها وفق القوانين المنظمة، وتطوير قدراتهم الفنية والرقمية عبر منظومة تطوير مهني مستدام. • إنشاء مراكز تدريب متخصصة مجهزة بأحدث التقنيات والأدوات التعليمية لتعزيز التدريب العملي. • تعزيز البدلات المهنية للعاملين في قطاع التشريع. • تدريب وتأهيل الكوادر التشريعية على التعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتعيين الكفاءات المؤهلة لضمان تنفيذ البرنامج بجودة عالية. • توسيع استراتيجية التعاون مع المؤسسات والجامعات والمنظمات الدولية ذات الصلة بالتشريع والشؤون العدلية عبر إتاحة الفرص لموظفي تلك القطاعات باكتساب المزيد من الخبرات وتطوير مهاراتهم وقدراتهم ورفع مستوى كفاءتهم.
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة العدل والشؤون القانونية
الجهات المساندة	- وزارة العمل - الأكاديمية السلطانية للإدارة - الأمانة العامة لمجلس الشورى - الأمانة العامة لمجلس الدولة

مستوى التكلفة	المسار الزمني (بدء البرنامج)	المسار التخطيطي
متوسط	برنامج العمل الأول (2026-2027)	تنموي (ت)

البرنامج (11-5-ت): تمكين الخدمات الرقمية في القضاء

أهـداف رؤيـة عـمـان 2040 الـمـرتـبـطـة بـالـبـرنـامـج	• قضاء ناجز ونزيه ومتخصص يوظف تقنيات المستقبل
وصـــــف الـبـرنـامـج	يهدف البرنامج إلى تمكين الخدمات الرقمية في القضاء وتعزيزها بما يرفع كفاءة العمليات ويعزز الشفافية وسيادة القانون وإشراك المجتمع وأصحاب المصلحة. ويركز البرنامج على بناء منظومة قضائية رقمية متكاملة تعتمد على بنية أساسية تقنية وسحابية متطورة، مع توظيف أحدث التقنيات والذكاء الاصطناعي لتقديم خدمات ذكية وآمنة.
الـعـنـاصـر الأسـاسـيـة لـلـبـرنـامـج	• تحديث تشريعات توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في التقاضي والتقاضي الإلكتروني والأتمتة القضائية. • إنشاء منصة رقمية موحدة للأحكام القضائية والدراسات القانونية. • توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات عمل القضاء. • تحسين وتطوير البنية الأساسية الرقمية والخدمات والبيانات الرقمية. • تطوير حلول تقنية مبتكرة لتحسين الكفاءة وتقليل الأخطاء الإجرائية. • إعداد برامج في إدارة التغيير لدعم الانتقال السلس من الأنظمة التقليدية إلى الأنظمة الذكية في القضاء وتوعية الموظفين بحتمية التحول التقني فيه.
الجهة المسؤولة عـن الـتـنـفـيـذ	المجلس الأعلى للقضاء
الـجـهـات الـمـسـانـدة	-وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات - شرطة عمان السلطانية - هيئة تنظيم الاتصالات- مركز الدفاع الإلكتروني - وزارة العدل والشؤون القانونية.

مستوى التكلفة	المسار الزمني (بدء البرنامج)	المسار التخطيطي
متوسط	برنامج العمل الأول (2026-2027)	تنموي (ت)

12-4

أولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

قائمة البرامج الاستراتيجية لأولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع في برنامج العمل الأول

رمز البرنامج	اسم البرنامج	رقم الصفحة
(12-1-ت)	تعزيز التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في القطاع الحكومي	164
(12-2-ت)	تطوير الابتكار المؤسسي وإدارة التغيير	165
(12-3-ا)	تحسين إدارة المشاريع الإنمائية الحكومية	166
(12-4-ت)	تطوير منظومة «إجادة» لتعزيز الأداء الوظيفي في القطاع الحكومي	167
(12-5-ت)	تبسيط الإجراءات وتجويد الخدمات الحكومية	168
(12-6-ت)	تعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع الحكومي	169
(12-7-ا)	التحول الرقمي الحكومي الشامل	170
(12-8-ت)	تعزيز الأمن السيبراني	172
(12-9-ت)	تحسين جودة بيانات قطاع الشباب	173

البرنامج (12-1-ت): تعزيز التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في القطاع الحكومي

أهداف رؤية عمان 2040 المرتبطة بالبرنامج	• معايير تنافسية واضحة لشغل المناصب القيادية في القطاع الحكومي والمؤسسات التابعة له • حوكمة فاعلة للموارد والمشاريع • أداء وخدمات حكومية بجودة عالية. • شراكة متوازنة ومستدامة وادوار متكاملة بين اطراف العلاقة من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني والافراد لضمان أداء مؤسسي فعال.
وصف البرنامج	يهدف البرنامج إلى تعزيز حوكمة تخطيط الموارد البشرية في الوحدات الحكومية من خلال استراتيجيات تنظيمية وتشريعات تعزز الفعالية وتسهم في إدارة المخاطر وتحقيق التوازن بين الموارد والنتائج.
العناصر الأساسية للبرنامج	• مراجعة وتطوير السياسات والتشريعات المعنية بإدارة الموارد البشرية. • تطبيق أدوات وتقنيات إدارة المعرفة. • تحسين الهياكل التنظيمية بما يضمن توزيعا فعالا للمهام، وتخفيض التكرار الوظيفي وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي. • التوسع في الشراكة مع القطاع الخاص في المجالات ذات العلاقة بتنمية الموارد البشرية. • تفعيل مذكرات التفاهم بين سلطنة عمان والدول المعنية بمجالات تنمية الموارد البشرية.
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة العمل
الجهات المساندة	- وزارة الاقتصاد - غرفة تجارة وصناعة عُمان - جهاز الاستثمار العُماني - وزارة التعليم

مستوى التكلفة	المسار الزمني (بدء البرنامج)	المسار التخطيطي
منخفض	برنامج العمل الأول (2026-2027)	تنموي (ت)

البرنامج (12-2-ت): تطوير الابتكار المؤسسي وإدارة التغيير

أهـداف رؤيـة عـمـان 2040 الـمـرتـبـطـة بـالـبـرنـامـج	• قطاع حكومي فعال في مجال التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم ذو هيكلة قطاعية ويستشرف المستقبل. • أداء وخدمات حكومية بجودة عالية. • حوكمة فاعلة للموارد والمشاريع. • شراكة متوازنة ومستدامة وأدوار متكاملة بين أطراف العلاقة من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني والأفراد لضمان أداء مؤسسي فعال.
وصـــــف الـبـرنـامـج	يهدف البرنامج إلى تحسين أداء الجهاز الإداري من خلال تطبيق منهجيات الابتكار المؤسسي وحوكمة إدارة التغيير وتحسين التواصل الداخلي، وتطوير القدرات. ويسعى البرنامج إلى تعزيز الثقافة الرقمية على مستوى جميع القطاعات الحكومية، لتعزيز الانتماء المؤسسي والإسهام في التطوير المستدام.
الـعـنـاصـر الأسـاسـيـة لـلـبـرنـامـج	• تطوير ممارسات الابتكار المؤسسي وتبني التقنيات الرقمية لدعم الابتكار وتبادل المعرفة والأفكار واستخدامها في دعم اتخاذ القرارات. • صقل القدرات البشرية في مجالات القيادة المؤسسية وإدارة التغيير من خلال ربط المسار التدريبي بالمسار الإداري. • ترسيخ التوعية القانونية والتشريعية بأهمية الابتكار المؤسسي وإدارة التغيير بالوحدات الحكومية. • الشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لنقل المعرفة في مجال الابتكار المؤسسي وإدارة التغيير. • التوسع في نشر الثقافة الرقمية لدى جميع الوحدات الحكومية.
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة العمل
الـجـهـات الـمـسـانـدة	- جهاز الاستثمار العُماني - غرفة تجارة وصناعة عُمان - وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات -شركة تنمية نفط عُمان

مستوى التكلفة	المسار الزمني (بدء البرنامج)	المسار التخطيطي
منخفض	برنامج العمل الأول (2026-2027)	تنموي (ت)

البرنامج (12-3-I): تحسين إدارة المشاريع الإنمائية الحكومية

أهداف رؤية عمان 2040 المرتبطة بالبرنامج	• حوكمة فاعلة للموارد والمشاريع. • أداء وخدمات حكومية بجودة عالية. • قطاع حكومي فعال في مجال التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم ذو هيكلية قطاعية ويستشرف المستقبل. • شراكة متوازنة ومستدامة وأدوار متكاملة بين القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني والأفراد لضمان أداء مؤسسي فعال.
وصف البرنامج	يهدف البرنامج إلى تعزيز كفاءة إدارة المشاريع الإنمائية الحكومية من خلال بناء منظومة مؤسسية موحدة لحوكمة المشاريع تتسم بالفعالية، والشفافية، والتكامل بين التخطيط والتنفيذ والرقابة. كما يسعى البرنامج إلى تعزيز الشراكة المؤسسية مع القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع ذات الأولوية وتحفيز الاستثمار عبر بيئة تشريعية مرنة؛ بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع إطار حوكمة فاعل لإدارة المشاريع الإنمائية ومراجعة الإجراءات وتبسيطها. • تطوير الأنظمة الرقمية المرتبطة بإدارة ومراقبة تنفيذ المشاريع الإنمائية. • إعداد برامج تدريبية لرفع القدرات البشرية في مجال إدارة المشاريع الإنمائية في القطاع الحكومي. • تطوير أنظمة دعم اتخاذ القرار بالوحدات الحكومية في تحديد أولوية تنفيذ المشاريع الاستراتيجية. • مراجعة التشريعات والسياسات والحوافز لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع المشتركة. • تعزيز التواصل بين الجهات الحكومية والخاصة والمجتمع المحلي والمنظمات الدولية لاستقطاب الشراكات والاستثمارات. • إعداد نظام رقمي في مجال المعلومات الجغرافية GIS ومراجعة عدد التصاريح المطلوبة في تنفيذ المشاريع.
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي
الجهات المساندة	- وزارة الاقتصاد - وزارة المالية - هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - غرفة تجارة وصناعة عمان - وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

مستوى التكلفة	المسار الزمني (بدء البرنامج)	المسار التخطيطي
متوسط	برنامج العمل الأول (2026-2027)	اقتصادي (I)

البرنامج (12-4-ت): تطوير منظومة «إجادة» لتعزيز الأداء الوظيفي في القطاع الحكومي

أهـداف رؤيـة عـمـان 2040 الـمـرتـبـطـة بـالـبـرنـامـج	• أداء وخدمات حكومية بجودة عالية. • حوكمة فاعلة للموارد والمشاريع. • قطاع حكومي فعال في مجال التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم ذو هيكلية قطاعية ويستشرف المستقبل. • معايير تنافسية واضحة لشغل المناصب القيادية في القطاع الحكومي والمؤسسات التابعة له.
وصـــــف الـبـرنـامـج	يهدف البرنامج إلى تعزيز ثقافة الإجادة في وحدات الجهاز الإداري وتحفيز الموظفين، بالإضافة إلى الوقوف على تحديات الأداء ومعالجتها. كما يسعى البرنامج إلى تحديث آليات تحديد الاحتياجات التدريبية للموظفين بمنهجية موضوعية، وتطوير آليات شغل الوظائف القيادية وتحسين بيئة العمل ورفع مستوى استقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها في القطاع الحكومي.
الـعـنـاصـر الأسـاسـيـة لـلـبـرنـامـج	• مراجعة التشريعات واللوائح المعنية بتطبيق المنظومة. • إعداد دراسة تحليلية شاملة لتقييم المنظومة وتطويرها. • تصميم دورات تدريبية وتوعوية متخصصة لمستخدمي المنظومة عن كيفية صياغة الأهداف والمؤشرات والتقييم واستخدام المنظومة بشكل فاعل. • تطوير نظام الحوافز والمكافآت. • تحسين المنصات الرقمية المُمكنة لاتخاذ القرارات ذات الصلة (مورد/ منصة إجادة/ منصة تنمية الموارد البشرية/ منصة شغل الوظائف). • تعزيز مبادئ الحوكمة من خلال تبني سياسات واضحة في تفويض الصلاحيات وضمان المساءلة والمحاسبة.
الجهة المسؤولة عـن الـتـنـفـيـذ	وزارة العمل
الـجـهـات الـمـسـانـدة	- وزارة العدل والشؤون القانونية - وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

مستوى التكلفة	المسار الزمني (بدء البرنامج)	المسار التخطيطي
متوسط	برنامج العمل الأول (2026-2027)	تنموي (ت)

البرنامج (12-5-ت): تبسيط الإجراءات وتجويد الخدمات الحكومية

أهداف رؤية عمان 2040 المرتبطة بالبرنامج	• أداء وخدمات حكومية بجودة عالية. • قطاع حكومي فعال في مجال التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم ذو هيكلة قطاعية ويستشرف المستقبل.
وصف البرنامج	يهدف البرنامج إلى إيجاد وسائل مبتكرة لتبسيط وتجويد الخدمات الحكومية عبر تحديث الإجراءات وفصل الأدوار واستخدام أحدث تقنيات تقديم الخدمات مع ضمان مشاركة المستفيدين في تقييم وتحسين جودة الخدمات المقدمة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• حصر الخدمات الحكومية ومراجعة الإجراءات وإعادة هندستها. • تطبيق نظم الجودة ومنهجيات التحسين المستمر. • التوسع في غرس ثقافة الالتزام بالواجبات والمسؤوليات لدى الموظفين لتحسين الصورة الذهنية عن جودة الخدمات الحكومية المقدمة. • بناء الكفاءات الحكومية لرفع جودة الخدمات من خلال برامج تدريبية متخصصة تركز على تعزيز المهارات الإدارية والفنية للعاملين في القطاع الحكومي. • التوسع في التحول الرقمي وأتمتة الإجراءات المرتبطة بالخدمات الحكومية المقدمة للمستفيدين منها.
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الأمانة العامة لمجلس الوزراء
الجهات المساندة	- وزارة العمل - الأكاديمية السلطانية للإدارة - وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

مستوى التكلفة	المسار الزمني (بدء البرنامج)	المسار التخطيطي
متوسط	برنامج العمل الأول (2026-2027)	تنموي (ت)

البرنامج (12-6-ت): تعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع الحكومي

أهـداف رؤية عـمان 2040 المـرتـبـطـة بـالـبـرنـامـج	• أداء وخدمات حكومية بجودة عالية. • قرارات حكومية ذات توازن ومصداقية. • قطاع حكومي فعال في مجال التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم ذو هيكلية قطاعية ويستشرف المستقبل. • شفافية وإفصاح مؤسسي راسخ يكفل حق الوصول للمعلومات
وصـــــف الـبـرنـامـج	يهدف البرنامج إلى ترسيخ مبادئ الحوكمة (الشفافية والمساءلة والمشاركة وسيادة القانون) للعاملين في القطاع الحكومي، وتمكين آليات الرقابة والمساءلة بما يسهم في استثمار الموارد الموجودة وإدارتها بصورة سليمة، وتعزيز الرقابة والتنظيم والمساءلة وتطوير الخدمات.
الـعـنـاصـر الأسـاسـيـة لـلـبـرنـامـج	• تطوير الأنظمة والتشريعات السارية ذات الصلة لتتوافق مع مبادئ الحوكمة الرشيدة في القطاع الحكومي. • إعداد دليل استرشادي بشأن تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع الحكومي. • تطوير أنظمة لتقييم أداء المؤسسات في تطبيق مبادئ الحوكمة. • التوسع في أدوار وحدات الرقابة والتدقيق الداخلية وتعزيز الحوكمة في عمل الجهات الحكومية لضمان الامتثال التنظيمي للمتطلبات القانونية والاجرائية. • تبني الأنظمة التقنية الداعمة والذكاء الاصطناعي لدعم التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة.
الجهة المسؤولة عـن الـتـنـفـيـذ	وزارة العمل
الـجـهـات الـمـسـانـدة	- الأمانة العامة لمجلس الوزراء - جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة - وزارة العدل والشؤون القانونية- وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

مستوى التكلفة	المسار الزمني (بدء البرنامج)	المسار التخطيطي
منخفض	برنامج العمل الأول (2026-2027)	تنموي (ت)

البرنامج (12-7-I): التحول الرقمي الحكومي الشامل

أهداف رؤية عمان 2040 المرتبطة بالبرنامج	• أداء وخدمات حكومية بجودة عالية. • قرارات حكومية ذات توازن وموثوقية. • قطاع حكومي فعال في مجال التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم ذو هيكلة قطاعية ويستشرف المستقبل. • شراكة متوازنة ومستدامة وأدوار متكاملة بين أطراف العلاقة من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني والأفراد لضمان أداء مؤسسي فعال. • شفافية وإفصاح مؤسسي راسخ يكفل حق الوصول للمعلومات.
وصف البرنامج	يهدف البرنامج إلى رفع كفاءة الجهاز الإداري عبر استمرارية التطوير في المنظومات الحكومية والمنصات الرقمية، وتبني التقنيات المتقدمة والاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وتحليل البيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء وغيرها. كما يهدف البرنامج إلى تحسين سُبل التكامل بين الأنظمة الحكومية لتجويد العمليات البينية بين وحدات الجهاز الإداري للدولة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحسين تكامل الأنظمة الحكومية من خلال توحيد المنصات الرقمية وإعادة هيكلتها. • تحسين تجربة المستخدم للخدمات الإلكترونية بالإضافة إلى التوعية المستمرة للمواطنين والمقيمين للدفع نحو استخدام الخدمات التقنية التي توفرها الحكومة والقطاع الخاص. • التوسع في الابتكار الرقمي عبر اقتراح نماذج عمل جديدة للتحول الرقمي الحكومية وتقديم الخدمات الحكومية بطرق ومنهجيات مبتكرة • تقديم خدمات استشارية متخصصة في مجالات إدارة المشاريع الرقمية، والإرشاد والمساندة الفنية للجهات الحكومية خلال مراحل التنفيذ. • تأهيل الكوادر العُمانية الفنية لإدارة وتشغيل البنى الرقمية والتقنيات المتقدمة المستهدفة. • تعزيز مهارات موظفي القطاع الحكومي في استخدام التقنيات الحديثة، مع تركيز خاص على الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة. • تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع التحول الرقمي، والاستفادة من الخبرات والموارد المتاحة لتعزيز الكفاءة وتسريع الإنجاز. • توعية المواطنين باستخدام التقنيات الرقمية بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وتمكينهم من الوصول الآمن والعادل للخدمات الرقمية.

تابع: البرنامج (12-7-I): التحول الرقمي الحكومي الشامل

أهداف رؤية عمان 2040 المرتبطة بالبرنامج	• أداء وخدمات حكومية بجودة عالية. • قرارات حكومية ذات توازن وموثوقية. • قطاع حكومي فعال في مجال التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم ذو هيكلة قطاعية ويستشرف المستقبل. • شراكة متوازنة ومستدامة وأدوار متكاملة بين أطراف العلاقة من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني والأفراد لضمان أداء مؤسسي فعال. • شفافية وإفصاح مؤسسي راسخ يكفل حق الوصول للمعلومات.
العناصر الأساسية للبرنامج	• توفير شبكة حكومية موحدة وآمنة وعالية السرعة مع ضمان ربط شامل لجميع المنشآت الحكومية الحيوية بخدمات إنترنت عالية السرعة. • تطوير منصة متقدمة للذكاء الاستباقي، تعتمد على النموذج اللغوي الحكومي العماني، تساهم في خلق منظومة وطنية ذكية تقدم نقلة نوعية في صناعة القرار الحكومي، وتمكن من إصدار قرارات مدروسة ومتسقة وفعالة. • تمكين المحافظات من قيادة التحول الرقمي وفقا لهويتها الاقتصادية وميزتها التنافسية عبر تأسيس مركز تحول رقمي في كل محافظة. • تنفيذ التحول الرقمي الشامل للمنظومة التشريعية والرقابية وتشمل تحديث تشريعات توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، إلى جانب المنصة الرقمية الشاملة للقوانين واللوائح والقرارات التنظيمية.
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	- وزارة المالية - هيئة تنظيم الاتصالات - شرطة عمان السلطانية -وزارة العدل والشؤون القانونية -غرفة تجارة وصناعة عمان - المحافظات - مركز الدفاع الإلكتروني -جهاز الرقابة الإدارية والمالية -الأمانة العامة لمجلس الوزراء

مستوى التكلفة	المسار الزمني (بدء البرنامج)	المسار التخطيطي
مرتفع	برنامج العمل الأول (2026-2027)	اقتصادي (I)

البرنامج (12-8-ت): تعزيز الأمن السيبراني

أهداف رؤية عمان 2040 المرتبطة بالبرنامج	• أداء وخدمات حكومية بجودة عالية. • قطاع حكومي فعال في مجال التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم ذو هيكلة قطاعية ويستشرف المستقبل.
وصف البرنامج	يهدف البرنامج إلى تعزيز الأمن السيبراني للبنية الأساسية التقنية في سلطنة عُمان، من خلال تطوير الهيكل التنظيمي، وتحديث الأدوات والأنظمة الأمنية، وبناء كفاءات وطنية مؤهلة، بما يواكب التطورات المتسارعة في التقنيات الرقمية، ويُمكّن من مواجهة التهديدات السيبرانية المتجددة بكفاءة ومرونة. كما يسعى البرنامج إلى دعم جهود التحول الرقمي الآمن في القطاعات الحكومية والخاصة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع سياسات واضحة لتأمين النظم المعلوماتية في القطاعات الحيوية، وتحديث القوانين الوطنية لمواكبة الجرائم الإلكترونية والتهديدات السيبرانية المتطورة، مع مراقبة التزام الجهات الحكومية والخاصة بتطبيقها. • إطلاق مركز وطني متقدم (SOC) يعمل على مدار الساعة لرصد التهديدات السيبرانية والاستجابة لها، مع دعم وتطوير مراكز الأمن السيبراني التابعة للقطاع الخاص لتخدم القطاعات الحيوية والحرجة. • توحيد بوابات النفاذ إلى شبكة الإنترنت للجهات الحكومية من خلال نقطة دخول مركزية ومؤمنة، تضمن السيطرة على تدفق البيانات وحمايتها من الاختراقات والتهديدات الخارجية. • تأسيس فرق استجابة للحوادث السيبرانية (CERT) في جميع المحافظات بإشراف وطني موحد، مدعومة ببرامج تدريبية ومحاكاة واقعية لقياس القدرة على التعامل مع الهجمات الإلكترونية. • بناء شراكات مع مراكز بحثية لتطوير حلول أمن سيبراني متقدمة تحمي أنظمة الذكاء الاصطناعي من التلاعب، مع تنمية الكوادر الوطنية في استخدام الذكاء الاصطناعي للأمن السيبراني نفسه. • تقديم دعم مالي وتقني للشركات العُمانية العاملة في مجال الأمن السيبراني، مع برنامج وطني لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذ حملات توعوية وطنية لتقديم الإرشادات حول الأمن الرقمي للأفراد والمؤسسات. • تقييم الاحتياجات والفرص الاستثمارية التي تعزز فرص جذب الاستثمار في قطاع الأمن السيبراني. • تطوير مؤشرات قياس الجاهزية الوطنية في مجال الأمن السيبراني والعمل على الوفاء بمتطلبات المؤشرات العالمية والتصنيف العالمي لسلطنة عمان في هذا المجال.
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	هيئة تنظيم الاتصالات
الجهات المساندة	- وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات - هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - شرطة عمان السلطانية - الادعاء العام - مركز الدفاع الإلكتروني

مستوى التكلفة	المسار الزمني (بدء البرنامج)	المسار التخطيطي
متوسط	برنامج العمل الأول (2026-2027)	تنموي (ت)

البرنامج (12-9-ت): تحسين جودة بيانات قطاع الشباب

أهـداف رؤيـة عـمـان 2040 الـمـرتـبـطـة بـالـبـرنـامـج	• قطاع حكومي فعال في مجال التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم ذو هيكلة قطاعية ويستشرف المستقبل. • أداء وخدمات حكومية بجودة عالية. • حوكمة فاعلة للموارد والمشاريع.
وصـــــف الـبـرنـامـج	يهدف البرنامج إلى تحسين جودة البيانات المتعلقة بقطاع الشباب في سلطنة عمان من خلال تطوير أنظمة جمع البيانات، وتحليلها، واستخدامها لدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تخدم الشباب وتساهم في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040.
الـعـنـاصـر الأسـاسـيـة لـلـبـرنـامـج	• رقمنة البيانات والمعلومات المرتبطة بالخدمات المقدمة للقطاع الشبابي بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني. • تحديث وتطوير مؤشرات شبابية (مؤشر تنمية الشباب العماني) بشكل دوري لمتابعة التقدم والاحتياجات. • تنفيذ الدراسات والبحوث المتعلقة بقطاع الشباب (دراسة تحسين المرافق الحكومية التي تخدم الشباب، دراسة إنشاء مرافق جديدة لخدمة قطاع الشباب، دراسة حصر المشاركات الخارجية، دراسة أهم مؤشرات الشباب إقليميا ودوليًا). • رصد تطلعات الشباب الحالية والمستقبلية واستشراف المستقبل من خلال المسوحات الوطنية أو الدراسات البحثية أو قواعد البيانات القطاع بالتنسيق مع كافة الشركاء. • وضع الضوابط والأطر لعمل المؤسسات واللجان والمجالس المختصة بقطاع الشباب مع جميع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك تأطير عمل صناديق دعم البرامج الشبابية.
الجهة المسؤولة عـن الـتـنـفـيـذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الـجـهـات الـمـسـانـدة	- وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات - المركز الوطني للإحصاء والمعلومات - غرفة تجارة وصناعة عمان

مستوى التكلفة	المسار الزمني (بدء البرنامج)	المسار التخطيطي
متوسط	برنامج العمل الأول (2026-2027)	تنموي (ت)

القسم الرابع

برنامج العمل الثاني

البرامج الاستراتيجية للفترة (2028-2029)

المحور
الرابع

4

الحوكمة والأداء المؤسسي

4-11 أولوية التشريع والقضاء والرقابة

4-12 أولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

11-4

أولوية التشريع والقضاء والرقابة

قائمة البرامج الاستراتيجية لأولوية التشريع والقضاء والرقابة في برنامج العمل الثاني

رمز البرنامج	اسم البرنامج	رقم الصفحة
(11-6-ت)	بناء نظام حماية رواد الأعمال قانونيا وتشريعيا	266
(11-7-ت)	بناء واستدامة الكفاءات الوطنية في المجال القضائي	267
(11-8-ت)	بناء بيئة تشريعية تجريبية تستشرف المستقبل	268
(11-9-ت)	تطوير الوسائل البديلة لتسوية المنازعات	269
(11-10-ت)	تطوير وتأهيل البنية الأساسية في المجلس الأعلى للقضاء	270
(11-11-ت)	تعزيز التواصل المجتمعي ونشر الثقافة القانونية	271

البرنامج (11-6-ت): بناء نظام حماية رواد الأعمال قانونيا وتشريعيا

أهداف رؤية عمان 2040 المرتبطة بالبرنامج	• تشريعات مرنة وسلطة تشريعية مستقلة ذات صلاحيات كاملة. • قضاء ناجز، نزيه، ومتخصص يوظف تقنيات المستقبل.
وصف البرنامج	يهدف البرنامج إلى وضع نظام حماية قانونية وتشريعية فعالة، تكفل حقوق رواد الأعمال وتُقلل من المخاطر المرتبطة بممارسة الأعمال، بما يعزز الثقة في بيئة ريادة الأعمال ويدعم استدامة ونمو المشاريع الناشئة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• مراجعة وتحديث القوانين والتشريعات المرتبطة بريادة الأعمال (الجزائية، التجارية، الإفلاس) لضمان مرونتها وعدالتها. • استحداث تشريعات مرنة تحمي رواد الأعمال من العقوبات الجزائية في حالات التعثر التجاري، وتفعيل العقوبات البديلة. • توفير خدمات الدعم القانوني والاستشارات لرواد الأعمال، بما يشمل التمثيل القانوني وتغطية بعض التكاليف. • تفعيل البيئة التشريعية التجريبية (Sandbox) لاختبار قوانين وسياسات جديدة تدعم الابتكار والمرونة. • إيجاد آليات فعّالة للتظلّم وحل النزاعات الخاصة برواد الأعمال، وضمان العدالة في المعاملات مع الجهات المختلفة.
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الجهات المساندة	- المجلس الأعلى للقضاء - وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار - وزارة العدل والشؤون القانونية - وزارة العمل - غرفة تجارة وصناعة عمان

مستوى التكلفة	المسار الزمني (بدء البرنامج)	المسار التخطيطي
منخفض	برنامج العمل الثاني (2028-2029)	تنموي (ت)

البرنامج (11-7-ت): بناء واستدامة الكفاءات الوطنية في المجال القضائي

أهـداف رؤيـة عـمـان 2040 الـمـرتـبـطـة بـالـبـرنـامـج	• كفاءات وطنية قضائية متخصصة ومؤهلة تحقق الثقة وتعمل في بيئة جاذبة. • قضاء ناجز، نزيه، ومتخصص يوظف تقنيات المستقبل.
وصـــــف الـبـرنـامـج	يهدف البرنامج إلى تطوير منظومة متكاملة لإدارة رأس المال البشري في المجلس الأعلى للقضاء، من خلال تطوير سياسات وخطط متقدمة تعزز تخطيط واستقطاب الكفاءات الوطنية المؤهلة وصقل مهاراتها، بما يواكب التطورات القضائية والتقنية الحديثة. ويركز البرنامج على بناء كوادر وطنية قادرة على المنافسة محليًا ودوليًا، عبر الاستثمار في برامج تدريب وتطوير احترافية تركز على تنمية القدرات القيادية والفنية والقضائية، وإعداد صف ثانٍ مؤهل من الكفاءات المتخصصة يضمن استدامة العمل القضائي بكفاءة عالية، وتحقيق مستويات أداء مؤسسي رفيعة تتوافق مع المعايير الوطنية والدولية.
الـعـنـاصـر الأسـاسـيـة لـلـبـرنـامـج	• إعداد استراتيجية للموارد البشرية وتحديثها بشكل دوري، تتضمن المسارات المهنية والجدارات الوظيفية والاحتياجات من الموارد البشرية. • تطوير آليات التوظيف واستقطاب الكفاءات والمواهب. • تصميم برامج متخصصة لبناء الصف الثاني في الوظائف القيادية والقضائية والفنية، وتدريب وتأهيل الكوادر القضائية على التعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي. • إعداد وتنفيذ برامج تدريب وتطوير مهني ومبادرات لتحسين بيئة العمل وتعزيز المشاركة والرضا الوظيفي. • إنشاء وتطوير قاعات تدريب خاصة بالمجلس مهيئة وفق أفضل التجهيزات التقنية واللوجستية • تطوير مدونة السلوك الوظيفي للمجلس وترسيخ القيم المؤسسية في بيئة العمل. • تطوير نظام ذكي متكامل لإدارة الموارد البشرية وربطه بالأنظمة الوطنية المركزية.
الجهة المسؤولة عـن الـتـنـفـيـذ	المجلس الأعلى للقضاء
الـجـهـات الـمـسـانـدة	- وزارة العمل - وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات - المعهد العالي للقضاء -الأكاديمية السلطانية للإدارة

مستوى التكلفة	المسار الزمني (بدء البرنامج)	المسار التخطيطي
متوسط	برنامج العمل الثاني (2028-2029)	تنموي (ت)

البرنامج (11-8-ت): بناء بيئة تشريعية تجريبية تستشرف المستقبل

أهداف رؤية عمان 2040 المرتبطة بالبرنامج	• تشريعات مرنة واضحة وسلطة تشريعية مستقلة ذات صلاحيات كاملة.
وصف البرنامج	يهدف البرنامج إلى وضع تصور شامل لتمكين الجهات المعنية من قياس التنبؤ بالأثر التشريعي للتشريع الجديد أو التعديل التشريعي قبل إصداره، وذلك من خلال تطبيقه بشكل تجريبي ولمدة محددة على فئات معينة أو بيئات محكمة قبل إصداره.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد دراسة متكاملة توضح متطلبات تفعيل البيئة التشريعية التجريبية والمرجعية الحكومية التي يناط بها حوكمة استخدامها، بالإضافة تحديد الفرص والتحديات التي قد تواجه تطبيق البيئة التشريعية التجريبية. • توظيف وتمكين استخدام وتجربة التقنيات الحديثة في شتى المجالات، ومنها على سبيل المثال: تقنيات الذكاء الاصطناعي، والنظم المالية المتطورة (مثل العملات الإلكترونية والحلول المصرفية التقنية)، والطاقة المتجددة، والمدن الذكية والأمن السيبراني، وغيرها من المجالات. • تأهيل كوادر وطنية تخصصية لاستشراف المستقبل واستخدام التقنية الحديثة
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة العدل والشؤون القانونية
الجهات المساندة	- الأمانة العامة لمجلس الشورى- الأمانة العامة لمجلس الدولة - وزارة الاقتصاد - وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

مستوى التكلفة	المسار الزمني (بدء البرنامج)	المسار التخطيطي
منخفض	برنامج العمل الثاني (2028-2029)	تنموي (ت)

البرنامج (11-9-ت): تطوير الوسائل البديلة لتسوية المنازعات

أهـداف رؤيـة عـمـان 2040 الـمـرتـبـطـة بـالـبـرنـامـج	• وسائل فاعلة بديلة للقضاء تجعل من سلطنة عمان مركزًا دوليًا. • مجتمع واعٍ قانونيًا ومشارك بفاعلية في التشريع والرقابة.
وصـــف الـبـرنـامـج	يهدف البرنامج إلى تعزيز وتطوير الوسائل البديلة لحل المنازعات، مثل لجان التوفيق والمصالحة، ولجان تسوية المنازعات العمالية، ولجنة الفصل في المنازعات الإيجارية، ومركز عمان للتحكيم التجاري، بالإضافة إلى استحداث وسائل جديدة وفعالة للتقاضي البديل. ويسعى البرنامج إلى تسهيل حل النزاعات بالتفاهم والتعاون، مما يقلل الضغط على المحاكم، ويوفر الوقت والجهد، ويعزز الحفاظ على العلاقات بين الأطراف المتنازعة. كما يهدف البرنامج إلى جعل سلطنة عمان مركزًا دوليًا للوسائل البديلة لحل المنازعات.
الـعـنـاصـر الأسـاسـيـة لـلـبـرنـامـج	• إعداد برامج تدريب وتأهيل وبناء القدرات لأعضاء لجان التوفيق والمصالحة ولجان الفصل في المنازعات الإيجارية والمحكمين، على مهارات التفاوض والوساطة الحديثة والارتقاء بدور كافة لجان تسوية المنازعات. • تطوير معايير اختيار أعضاء اللجان شبه القضائية، وتعيين الكفاءات المؤهلة لتسوية المنازعات، والفصل فيها بغير طريق القضاء. • توسيع صلاحيات لجان تسوية المنازعات العمالية لتشمل قطاعات أوسع. • تحسين آليات تنفيذ قرارات لجان تسوية المنازعات ولجان الفصل في المنازعات الإيجارية لتحقيق دور فاعل للجان. • تحديث منظومة التحكيم التجاري من خلال مراجعة وتطوير القوانين المنظمة للتحكيم التجاري وفقا لأفضل الممارسات والمعايير الدولية ذات الصلة. • وضع الأسس الكفيلة لرفع كفاءة مركز عمان للتحكيم التجاري والترويج له ليكون وجهة إقليمية لحل المنازعات. • إنشاء منصات رقمية للتوفيق والمصالحة والفصل في المنازعات من اللجان شبه القضائية، والتحكيم الإلكتروني، تتيح تسوية المنازعات عن بُعد. • التوسع في الحملات التثقيفية والتوعوية حول أدوار وأعمال لجان التوفيق والمصالحة.
الجهة المسؤولة عـن الـتـنـفـيـذ	المجلس الأعلى للقضاء
الـجـهـات الـمـسـانـدة	- وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار-مركز عمان للتحكيم التجاري - وزارة التنمية الاجتماعية-وزارة الداخلية-غرفة تجارة وصناعة عمان - وزارة العمل

مستوى التكلفة	المسار الزمني (بدء البرنامج)	المسار التخطيطي
متوسط	برنامج العمل الثاني (2028-2029)	تنموي (ت)

البرنامج (11-10-ت): تطوير وتأهيل البنية الأساسية في المجلس الأعلى للقضاء

أهداف رؤية عمان 2040 المرتبطة بالبرنامج	• قضاء ناجز ونزيه ومتخصص يوظف تقنيات المستقبل. • كفاءات وطنية تشريعية وقضائية ورقابية متخصصة ومؤهلة تحقق الثقة وتعمل في بيئة جاذبة.
وصف البرنامج	يهدف البرنامج إلى تطوير وتأهيل البنية الأساسية لمرافق المجلس الأعلى للقضاء، بما في ذلك المحاكم والادعاء العام والكتّاب بالعدل، لضمان توافقها مع حجم العمل وأهميته ومتطلبات التحول الرقمي واحتياجات التحقيقات الجنائية الحديثة، ويركز البرنامج على إنشاء مبانٍ حديثة مملوكة للمجلس، بدلًا من المباني المستأجرة، تتوافق مع أعلى المعايير الإنشائية والأمنية، ويحرص على تصميم مباني باستخدام تقنيات صديقة للبيئة تقلل من استهلاك الطاقة والمياه، مع توفير مساحات عمل مرنة ومجهزة بأحدث التقنيات لدعم العمليات القضائية وتحقيق بيئة آمنة وصحية للموظفين والمراجعين؛ ممّا يعزز كفاءة العمل المؤسسي ويرفع مستوى رضا العاملين والمستفيدين من خدمات المجلس.
العناصر الأساسية للبرنامج	• توسعة مشاريع البنية الأساسية المستقبلية، والعمل على رفع كفاءة الأصول المملوكة للدولة. • تهيئة المرافق لاستيعاب الأنظمة التقنية المتقدمة ومواكبة خطط التحول الرقمي. • تحقيق متطلبات الأمن والسلامة وتعزيز المرافق بمواصفات أمنية حديثة لمواكبة الحاجة لحماية البيانات الحساسة وتأمين المواقع الحيوية من التهديدات. • تحديد أولويات إنشائية لتنفيذ مباني مديريات الإدعاء العام بمحافظات الظاهرة، شمال وجنوب الشرقية، الوسطى، وشمال وجنوب الباطنة. • إعادة تأهيل وصيانة المباني القائمة بما فيها مباني الادعاء العام وتطويرها لتكون أكثر كفاءة واستدامة، بما يتماشى مع المتطلبات المستقبلية مع وضع خطة متكاملة لإدارة المشاريع الإنشائية بالتعاون مع الوحدات الحكومية ذات العلاقة.
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	المجلس الأعلى للقضاء
الجهات المساندة	- وزارة المالية - هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي - وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات- هيئة الدفاع المدني والإسعاف

مستوى التكلفة	المسار الزمني (بدء البرنامج)	المسار التخطيطي
مرتفع	برنامج العمل الثاني (2028-2029)	تنموي (ت)

البرنامج (11-11-ت): تعزيز التواصل المجتمعي ونشر الثقافة القانونية

أهـداف رؤيـة عـمـان 2040 الـمـرتـبـطـة بـالـبـرنـامـج	• مجتمع واع قانونيا ومشارك بفاعلية في التشريع والرقابة. • نظام رقابي شامل يحمي المقدرات الوطنية ويحقق مبادئ المساءلة والمحاسبة. • نظام رقابي فاعل ومستقل يوظف الشفافية والإفصاح ويكافح الفساد، ودور رقابي بصير وفاعل للإعلام.
وصـــــف الـبـرنـامـج	يهدف البرنامج إلى تعزيز التفاعل والتواصل مع المجتمع، من خلال المشاركة المجتمعية الفاعلة وتفعيل خطة اتصال متكاملة تهدف إلى تعزيز الثقة بالمنظومة التشريعية والقضائية والعدلية والرقابية محليًا ودوليًا. ويركز البرنامج على نشر الوعي والثقافة القانونية بين الأفراد والمؤسسات، مع التعريف بدور الجهات المعنية في تحقيق العدالة وحماية المال العام وترسيخ سيادة القانون وحسن تطبيقه والعمل على تحقيق أهدافه.
الـعـنـاصـر الأسـاسـيـة لـلـبـرنـامـج	• إعـداد خطـة للتعريـف بـدور الجهـات العاملـة فـي التشـريع والقضـاء والرقابـة فـي تحقيـق الوعـي والأمـن القانونـي، بمـا فـي ذلـك رفـع مسـتوى الوعـي القانونـي لـدى القيـادات والمسـؤولين فـي القطاعيـن العـام والخـاص. • ترسيخ مبادئ النزاهة الشفافية والمساءلة والمحاسبة من خلال برامج تحفيزية. • وضع الطرق المناسبة لتحقيق الشراكة المؤسسية في حماية المال العام. • تطويـر آليـة لاسـتطلاع الـرأي حـول مـدى الوعـي والثقافـة القانونيـة، بإشـراك المواطنيـن وأصحـاب المصلحة. • التوسـع في نشـر الوعـي والثقافـة القـــانونية لتعزيز ثـــقة المجتمع في المنظومة التشـريعية والقضائيـة والرقابيـة وبأهميـة الوسـائل البديلـة للتقاضـي وحـل المنازعـات.
الجهة المسؤولة عـن الـتـنـفـيـذ	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
الـــجـــهـــات الـمـســانـدة	- المجلس الأعلى للقضاء - وزارة العدل والشؤون القانونية - وزارة الإعلام

مستوى التكلفة	المسار الزمني (بدء البرنامج)	المسار التخطيطي
منخفض	برنامج العمل الثاني (2028-2029)	تنموي (ت)

12-4

أولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

قائمة البرامج الاستراتيجية لأولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع في برنامج العمل الثاني

رمز البرنامج	اسم البرنامج	رقم الصفحة
(I-10-12)	تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع الإنمائية	274
(ت-11-12)	تطوير الكفاءات الوطنية في إدارة المشاريع الحكومية	275

البرنامج (12-10-ا): تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع الإنمائية

أهداف رؤية عمان 2040 المرتبطة بالبرنامج	• حوكمة فاعلة للموارد والمشاريع. • قطاع حكومي فعال في مجال التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم ذو هيكلة قطاعية ويستشرف المستقبل. • شراكة متوازنة ومستدامة وأدوار متكاملة بين أطراف العلاقة من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني والأفراد لضمان أداء مؤسسي فعال.
وصف البرنامج	يهدف البرنامج إلى تعزيز التعاون والشراكة الفاعلة والمستدامة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع ذات قيمة مضافة، داعمة للمحتوى المحلي والتشغيل وتخدم الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية، واستغلال قدرات وخبرات القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة وتنفيذ المشاريع لضمان تكاملية تطوير البنى الأساسية والربط بين المشاريع واستغلال الفرص.
العناصر الأساسية للبرنامج	• مراجعة التشريعات والأسس التي تؤطر الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الإنمائية. • تطوير السياسات والآليات ومعايير التقييم والمتابعة ومؤشرات متابعة الأداء لجميع المشاريع الإنمائية المشتركة بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من منصة "تكامل" في متابعة مشاريع الشراكة. • وضع منصات رقمية شفافة وفعالة لإدارة المعلومات المتعلقة باتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. • تأهيل رأس المال البشري وجذب كفاءات في التحليل ودراسات الجدوى الاقتصادية. • وضع آلية واضحة للتواصل بين الجهات الحكومية والخاصة والمجتمع المحلي، والمنظمات الدولية لاستقطاب الشراكات والاستثمارات. • إعداد نظام حوافز لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تنفيذ مشاريع ذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.
الجهة المسؤولة عن التنفيذ	وزارة المالية
الجهات المساندة	- وزارة الاقتصاد - وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار - وزارة العدل والشؤون القانونية - وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات - جهاز الاستثمار العماني - غرفة تجارة وصناعة عُمان

مستوى التكلفة	المسار الزمني (بدء البرنامج)	المسار التخطيطي
منخفض	برنامج العمل الثاني (2028-2029)	اقتصادي (ا)

البرنامج (12-11 -ت): تطوير الكفاءات الوطنية في إدارة المشاريع الحكومية

أهـداف رؤيـة عـمـان 2040 الـمـرتـبـطـة بـالـبـرنـامـج	• حوكمة فاعلة للموارد والمشاريع. • قطاع حكومي فعال في مجال التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم ذو هيكلية قطاعية ويستشرف المستقبل.
وصـــــف الـبـرنـامـج	يهدف البرنامج إلى تطوير الكفاءات الوطنية في مجال إدارة المشاريع الحكومية، من خلال بناء قاعدة بيانات متكاملة للكوادر الوطنية العاملة في إدارة المشاريع، وتطوير مصفوفة للكفاءات والمهارات، وتنفيذ برامج تدريبية وتطويرية متخصصة، بما يسهم في رفع كفاءة الكوادر، وتعزيز تبادل الخبرات بين الجهات الحكومية، واستثمار المواهب الوطنية لدعم تخطيط وتنفيذ المشاريع الحكومية.
الـعـنـاصـر الأسـاسـيـة لـلـبـرنـامـج	• إنشاء قاعدة بيانات وطنية للكوادر العاملة في إدارة المشاريع الحكومية. • إعداد مصفوفة كفاءات لتقييم مهارات الكوادر وتحديد الاحتياجات التطويرية. • إعـداد برامـج تدريبيـة لرفـع القـدرات البشـرية فـي مجـال إدارة المشـاريع الإنمائيـة فـي القطـاع الحكومـي. • إنشـاء السـجل الوطنـي لخبـراء إدارة المشـاريع الحكوميـة لتجميـع الكفـاءات الوطنيـة المؤهلـة والاسـتفادة منهـا فـي تنفيـذ وإدارة المشـاريع. • تكوين مجموعة المواهب للكوادر المتميزة في إدارة المشاريع الحكومية. • تنفيذ برامج تدريبية وشهادات مهنية متخصصة في إدارة المشاريع. • تعزيـز نقـل المعرفـة والتدويـر الوظيفـي بيـن الجهـات الحكوميـة للاسـتفادة مـن الخبـرات المتراكمـة فـي إدارة المشـاريع الإنمائية.
الجهة المسؤولة عـن الـتـنـفـيـذ	هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي
الـجـهـات الـمـسـانـدة	-وزارة العمل-جامعة السلطان قابوس- الأكاديمية السلطانية للإدارة

مستوى التكلفة	المسار الزمني (بدء البرنامج)	المسار التخطيطي
منخفض	برنامج العمل الثاني (2028-2029)	تنموي (ت)

economy.gov.om

@moe_oman

خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة

2030 - 2026